مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته السابعة والأربعين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

المجلد الأول

التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

TD/B/47/11 (Vol.1)
24 October 2000

ARABIC
Original: ENGLISH

تقرير مجلس التجارة والتنمية عن دورته السابعة والأربعين

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،
في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠

(A) GE.00-52893

المحتويات

الفصل		الصفحة
	مقدمة	٥
أولا -	الإجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله	٦
ألف -	الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: الأزمة والانتعاش في الأسواق الناشئة (البند ٣ من جدول الأعمال)	٦
	ملخص الرئيس.....	٦
باء -	استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا (البند ٤ من جدول الأعمال)	٩
	الاستنتاجات المتفق عليها ٤٥٩ (د-٤٧)	٩
جيم -	إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التدفقات الرأسمالية والنمو في أفريقيا (البند ٥ من جدول الأعمال)	١١
	الاستنتاجات المتفق عليها ٤٦٠ (د-٤٧)	١١
دال -	أنشطة التعاون التقني (البند ٦ من جدول الأعمال)	١٤
	استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها.....	١٤
	المقرر ٤٦١ (د-٤٧)	١٤
	استعراض الاستدامة المالية لبعض برامج وأنشطة التعاون التقني لضمان التمويل الكافي، عملا بالفقرة ١٦٤'٨' من خطة عمل الأونكتاد العاشر	١٦
	المقرر ٤٦٢ (د-٤٧)	١٦
	تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل الأونكتاد العاشر.....	١٦
	المقرر ٤٦٣ (د-٤٧)	١٦

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
أولا (تابع)	تقييم برامج التعاون التقني.....	١٧
	المقرر ٤٦٤ (د-٤٧)	١٧
هاء -	مسائل أخرى (البند ٩ من جدول الأعمال).....	٢٠
	تمويل مشاركة خبراء من البلدان النامية والاقتصادات التي في طور الانتقال في اجتماعات الأونكتاد	٢٠
	المقرر ٤٦٥ (د-٤٧)	٢٠
	إنشاء هيئة استشارية عملا بالفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك	٢١
	المقرر ٤٦٦ (د-٤٧)	٢١
واو -	الإجراءات الأخرى المتخذة بشأن البنود الموضوعية	٢٣
	١- أنشطة التعاون التقني.....	٢٣
	٢- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية.....	٢٣
	٣- مسائل أخرى	٢٣
	توقيت دورات مؤتمرات الأونكتاد والميزانية البرنامجية للأمم المتحدة	٢٣
	إنشاء هيئة استشارية عملا بالفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك.....	٢٣
	نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية.....	٢٤

المحتويات (تابع)

الفصل		الصفحة
ثانيا -	المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل.....	٢٥
ألف -	افتتاح الدورة	٢٥
باء -	انتخاب أعضاء المكتب (البند ١(أ) من جدول الأعمال)	٢٥
جيم -	إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة (البند ١(ب) من جدول الأعمال) .	٢٦
دال -	اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض (البند ١(ج) من جدول الأعمال)	٢٧
هاء -	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للمجلس (البند ١(د) من جدول الأعمال)	٢٧
واو -	استعراض الجدول الزمني للاجتماعات (البند ٨(أ) من جدول الأعمال)	٢٧
زاي -	الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس (البند ٨(ب) من جدول الأعمال).....	٢٧
حاء -	اعتماد التقرير (البند ١٠ من جدول الأعمال)	٢٧
	المرفقات	
الأول -	جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية	٢٩
الثاني -	النقاش الدائر في مجلس التجارة والتنمية في إطار البند ٦(ب): تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني	٣١

مقدمة

'١' عقدت الدورة السابعة والأربعون لمجلس التجارة والتنمية في قصر الأمم، بجنيف، في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠. وخلال تلك الدورة عقد المجلس أربع جلسات عامة هي الجلسات ٩١٤ إلى ٩١٧.

'٢' وهـــذا التقرير المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة أعده المقرر بصلاحية ممنوحة له من رئيس المجلس، وفقا للمبادئ التوجيهية التي اعتمدها المجلس في مرفق مقرره ٣٠٢(د-٢٩) المؤرخ في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤. ويسجل التقرير على النحو الواجب الإجراء الذي اتخذه المجلس بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله (الفرع أولا)، والمسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والإدارية (الفرع ثانيا).

'٣' وتتجلى في المجلد الثاني من تقرير المجلس عن دورته السابعة والأربعين، الذي سيصدر في وقت لاحق في الوثيقة TD/B/47/11 (Vol.II) - جميع البيانات التي ألقيت أثناء الدورة بشأن شتى بنود جدول الأعمال.

أولا – الإجراء الذي اتخذه مجلس التجارة والتنمية بشأن البنود الموضوعية من جدول أعماله

ألف – الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منطور تجاري وإنمائي: الأزمة والانتعاش في الأسواق الناشئة

(البند ٣ من جدول الأعمال)

أحاط مجلس التجارة والتنمية علما في جلسته العامة ٩١٧، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بملخص الرئيس للبند ٣ من جدول الأعمال.

ملخص الرئيس

١- حظـــى انـــتعاش الاقتصاد العالمي من موجات صدمات الأزمة الآسيوية بترحيب واسع النطاق. وبينما اعـــترف بأن التقدم التكنولوجي وعولمة التجارة والأنشطة المالية والانتاجية تتيح فرصا جديدة لتوليد الثروات في إطـــار سياسات الاقتصاد الكلي المناسبة والحكم السديد فإن مواطن الضعف في السياسات والمؤسسات الوطنية يمكن أن تتعرض لعقوبات أسرع بكثير وأشد مما مضى من جانب الأسواق الدولية. وإمكانية أن يوقع المستثمرون الأجانب مثل هذه العقوبات حتى ولو لم يكن هناك أي أساس قوي لتقييم سلبي للمخاطر أثارت قلقا أعرب عنه عـــلى نطاق واسع. وكان هناك قلق كبير أيضا إزاء أوجه التباين في الأداء الاقتصادي فيما بين المناطق وداخلها وإزاء استمرار الاختلالات الاقتصادية الكلية.

٢- وقد تبين بجلاء أثناء المناقشات أن صعوبة اختيارات السياسات الصعبة لا تقتصر على البلدان النامية. ذلك أن أوجه التفاوت في النمو ضمن العالم الصناعي قد أسفرت عن اختلالات في التجارة على حين أدت الابتكارات التكـــنولوجية والمالية إلى قدر أكبر من التدفقات المالية والتجارية الهابطة. وساد اتفاق واسع النطاق في الآراء أن الارتفاع الأخية في أسعار النفط من مستوياتها المنخفضة التي سادت في العقد الماضي قد أضافت عنصرا آخر من عناصر الهشاشة وأدت إلى اشتداد عدم اليقين. ورأى كثيرون أن خطر تجدد الاضطراب الاقتصادي العالمي لا يزال كـــبيرا إلى حـــد بعيد علما بأن البلدان النامية هي أشد البلدان تعرضا لهذا الخطر. ومع ذلك سادت ثقة واسعة النطاق بأن التعديلات الاقتصادية الكلية التي تجرى بتبصر في البلدان المتقدمة يمكن أن تحول دون تفاقم الصدمات المؤقتة وتحولها إلى تضخم أو إنكماش وأن هذه البلدان هي في وضع أفضل مما مضى بحيث يمكنها اتباع سياسات لتصحيح الاختلالات العالمية القائمة دون الاضرار بآفاق النمو في البلدان النامية.

٣- وساد اتفاق عام في الآراء بأن البلدان النامية المستوردة للنفط توجد في وضع شديد الصعوبة إذ إن الكثير منها بين مطرقة ازدياد كلفة الاستيراد وسندان تدهور أسعار سلعها التصديرية كما أن هذه البلدان تحتاج إلى تمويل تعويضي من خلال المؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

٤- وبالنظر إلى مواطن الضعف الأساسية لا مجال هنالك للتواكل. ذلك أن الأوضاع الراهنة تتيح فرصة لإعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية لصالح كافة البلدان وتدعيم النضال ضد الفقر. وإنماء فرص التجارة وتحسين الوصول إلى الأسواق من شأنهما أن يساعدا البلدان النامية على أن تغدو أقل اعتمادا على تدفقات رأس المال الوافدة وبالتالي أقل تعرضا للصدمات الخارجية الناشئة عن الأسواق الرأسمالية الدولية والتحولات التي تشهدها السياسات المتبعة في البلدان المتقدمة.

٥- وقد بينت الأزمة المالية في شرق آسيا أنه حتى أكثر البلدان النامية نجاحا تتعرض لمخاطر ذات شأن في مسيرة العولمة. وقد اعترف على نطاق واسع بأن تشخيص هذه الأزمة قد شابه عدد من أوجه القصور وأن الاستجابات الأولية المتعلقة بالسياسات لم تكن مثالية. غير أنه اعترف أيضا بصعوبة وصف الدواء الناجع تبعا للخصائص المحددة لكل أزمة. وبينما رأى بعض المتحدثين أن تضييق السياسات النقدية والمالية قد أسهم في الانتعاش أشار معظم المتحدثين إلى الآثار الاجتماعية الشديدة التي ترتبت على هذه السياسات من حيث ازدياد الفقر وارتفاع معدل البطالة. غير أن الانتعاش في اقتصادات شرق آسيا لا يزال هشا إلى حد ما ويتعين على البلدان الاستمرار في اصلاحاتها الهيكلية وخصوصا اصلاحاتها التي تستهدف تعزيز القطاع المالي والشركات.

٦- وتباينت الآراء حول أفضل سبيل للاستجابة للمخاوف المالية. وقدمت وجهات نظر تحبذ اتباع سياسات أصولية متشددة ومخالفة للتقليد على حد سواء. ولكن كان هناك قدر ما من توافق الآراء مؤداه أنه في حالة عدم وجود شبكات أمان اجتماعي فإن حالات انخفاض الناتج والعمالة نتيجة للارتفاع الشديد في أسعار الفائدة يمكن أن تسبب أضرارا اجتماعية واقتصادية خطيرة وأن أوجه الرقابة والتجميد المؤقتة والانتقائية فيما يتعلق برأس المال قد تشكل جزءا من حزمة سياسات بديلة التي يتعين أيضا أن تشمل الاستعانة بالقطاع الخاص وتوفير قدر كاف من السيولة في الوقت المناسب. وكان هناك أيضا ارتياح واسع النطاق لأن نظام الاتجار الدولي قد أثبت أثناء أزمة شرق آسيا والانتعاش منها فعاليته إذ أن الأسواق ظلت مفتوحة على الرغم من التقلبات الشديدة في التدفقات التجارية والأوضاع المتعلقة لموازين المدفوعات.

٧- وبينما حظي ازدياد التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية بالترحيب بوجه عام ورئي أنها قد تكون أداة للتعجيل بالنمو فإن الأسواق الرأسمالية الدولية لم ترصد دائما موارد على الصعيد العالمي بصورة فعالة. واعتبرت المخاطر الناجمة عن العولمة شديدة للغاية في الأسواق المالية الدولية حيث أن النقائص التي تعود إلى سلوك القطيع والتوقعات غير المنطقية نقائص متوطنة. ولا شك أن السياسات الوطنية يمكنها القيام بدور رئيسي في منع

الأزمـــات وحلها. وجرى التأكيد على أهمية الادارة السديدة للشركات ووجود هيكل مناسب لآجال استحقاق الديـــون الخارجيـــة وقواعـــد تنظيمية فعالة للقطاع المالي المحلي. ومن بعض النواحي يعتبر المحك الحقيقي لنجاح اســـتجابة السياسات هو ما إذا كانت قد أسهمت في تعزيز ثقة الأسواق. غير أنه اعترف أيضا بأن المستثمرين الدوليين يحرصون في المقام الأول على تحقيق أقصى عائد من استثماراتهم ولا تهمهم كثيرا نوعية إدارة الشركات والتنظـــيمات المالية. وقد استرعي الانتباه إلى أنه في حين أن القطاع العام قد تحمل قدرا كبيرا من الأعباء المالية للأزمـــة الآســـيوية فإن منشأ الأزمة هو القطاع الخاص. وبالتالي ينبغي إيلاء مزيد من الانتباه لتنظيم التدفقات الرأسمالية الخاصة والاشراف عليها على نحو ينم عن التبصر.

٨- وتـــناولت المناقشـــة أيضا العوامل العامة النظمية وراء الأزمات المالية الأخيرة التي لا يمكن التصدي لها بصورة فعالة إلا على المستوى الدولي. فتحقيق قدر أكبر من الاستقرار للنظام المالي الدولي يقتضي قواعد تنظيمية مناسبة للتدفقات المالية. وكان هناك توافق في الآراء بأن هناك حاجة إلى فرض قواعد تنظيمية تنم عن التبصر على المؤسسات التي تعتمد على نسبة استدانة كبيرة وخصوصا في أسواق العمليات الاشتقاقية والتغطية التأمينية، كما أن من المستصوب القيام بمزيد من الاشراف الفعال والمستقل. على أن صعوبة أكبر ووجهت في التوصل إلى توافق في الآراء حول مدى ملاءمة فرض ضوابط رأسمالية والأخذ باجراءات لاختبار ملاءمة الديون وإنشاء هيئة مقرضة كملاذ أخير. وبينما اقترح من الناحية الأخرى أن يستهدف اصلاح الهيكل المالي الدولي إيجاد بنية مؤسسية راسخة جرى التنويه أيضا بأن مثل هذه الترتيبات يمكن أن تتبين على المدى المتوسط أنها جامدة للغاية ولذلك ربما يكون من الأفضل اتباع نهج يقوم على تناول كل حالة على حدة.

٩- وكان هناك اتفاق عام على ضرورة أن تتسم الادارة في النظام النقدي والمالي الدولي بمزيد من الشفافية والمشـــاركة وأشار بعض المتحدثين إلى التقدم الذي أحرز بالفعل في هذا الخصوص في المؤسسات المالية الدولية. ورئـــي أن الـــتعاون الـــنقدي الأكبر على الصعيد الاقليمي مفيد في منع وإدارة الأزمات النقدية وإن كان من الضـــروري أن تكون عن طريق استكمال الترتيبات المتعددة الأطراف القائمة؛ كما أن الجهود المبذولة في سبيل تعزيز التعاون النقدي على الصعيد الاقليمي التي حققت بعض التقدم بالفعل في آسيا ينبغي ألا تصرف الانتباه عن الحاجة إلى تدعيم البيئة المالية على الصعيد العالمي.

١٠- وشدد أيضا على الحاجة إلى تعزيز تنسيق السياسات فيما بين البلدان المتقدمة الرئيسية لتجنب التقلبات الضـــخمة في أســـعار الصرف بين العملات الرئيسية الثلاث. وبينما لوحظ أن المسؤولين عن المصارف المركزية وغيرهم من واضعي السياسات لبلدان مجموعة السبعة يعقدون فيما بينهم اتصالات متكررة وأن تنسيق السياسات لا يتطلب آليات رسمية، مثل مناطق تستهدف أسعار الصرف كما اقترح آخرون، كانت هناك أيضا مقترحات بأن هـــناك حاجة إلى لمزيد من الأشكال المؤسسية لهذا التعاون كي تكون فعالة. وأبدي بوجه عام الترحيب بالمبادرة

المعـــزة الخاصـــة بأفقر البلدان المثقلة بالديون وتم أيضا توضيح أن مشكلة الديون تظل عقبة أمام النمو الأسرع خطى ولا سيما في أقل البلدان نموا. وعلاوة على ذلك لوحظ أنه في حين أن التدفقات المالية الرسمية لا تزال تمثل بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية أمرا لازما لتحقيق معدل أكبر للاستثمار والنمو فإن هذه التدفقات قد اتخذت اتجاهـــا نـــزوليا طيـــلة الشطر الأكبر من العقد الماضي وعوضت بالكاد التحولات الضارة في معدلات التبادل الـــتجاري. ورأى الكثير من المتحدثين أن التعجيل باجراءات التخفيف من أعباء الديون وتوسيع نطاقها لتشمل عـــددا أكبر من البلدان الفقيرة وكذلك بذل جهود متجددة من جانب البلدان المانحة لزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية لتصل إلى الأهداف المتفق عليها من قبل تعتبر شروطا مسبقة لازمة للحد من الفقر وتضييق الفجوة في الدخل بين الشمال والجنوب.

باء – استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا

(البند ٤ من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٥٩ (د–٤٧)

يرحب مجلس التجارة والتنمية *بتقرير أقل البلدان نموا ٢٠٠٠* الصادر عن أمانة الأونكتاد بعنوان "المعونة والـــتدفقات الـــرأسمالية الخاصـــة والدين الخارجي: التحدي الذي يواجه تمويل التنمية في أقل البلدان نموا" وبعد استعراض التقرير وعلى ضوء المناقشات التي تلت ذلك في لجنته الأولى للدورة، يعتمد الاستنتاجات التالية:

١– أجـــرى مجلس التجارة والتنمية في دورته السابعة والأربعين الاستعراض السنوي الأخير للتقدم المحرز في تـــنفيذ برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات. وسلم المجلس بأن تنفيذ الالتزامات حسبما وردت في بـــرنامج العمـــل كان أقل من المستوى المتوقع. فقد استمرت الأحوال الاجتماعية الاقتصادية لأقل البلدان نموا تـــراجعها. وازداد عـــدد أقل البلدان نموا خلال العقد، في حين استطاع بلد واحد فقط من بين أقل البلدان نموا التخرج من القائمة.

٢– وشـــدد المجلس أيضا على أهمية تسريع خطى النمو والتنمية المستدامة، والنهوض باستئصال الفقر في أقل البلدان نموا، وتعزيز قدراتها الإنتاجية والبشرية. وخصوصا في القطاعات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة، إضافة إلى حســـن الإدارة المتسم بالشفافية والمساءلة، والإصلاحات الهيكلية وتعزيز اندماجها المفيد في اقتصاد آخذ في العولمـــة المتســـارعة عـــلى المستويين الإقليمي والعالمي. وأنه من الأهمية بمكان حشد الموارد الكافية لتحقيق هذه الأهداف. واعتبر أن هذه التحديات رئيسية يتعين معالجتها في العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا.

٣- ورحب المجلس بالإجراء الذي شرع فيه شريك تجاري رئيسي لتزويد أقل البلدان نموا بسبل وصول جميع المنتجات العائد مصدرها إلى أقل البلدان نموا إلى الأسواق معفية من الرسوم ومن الحصص المفروضة، باستثناء الأسلحة. كما رحب المجلس بمبادرات أخرى اتخذتها البلدان المتقدمة في الاتجاه نفسه. وشجع أيضا البلدان التي أعلنت عن التزامها بتوفير سبل الوصول إلى الأسواق لصالح أقل البلدان نموا، ولكنها لم تنفذ هذه الالتزامات بعد بأن تبادر إلى تنفيذها على وجه السرعة، ودعا سائر البلدان إلى اتخاذ مبادرات مماثلة.

٤- وأكد المجلس على أهمية تعزيز القدرات الإنتاجية وتخفيف القيود على جانب العرض من أجل أقل البلدان نموا بغية تمكينها من الاستفادة استفادة كاملة من فرص الوصول إلى الأسواق.

٥- وأحاط المجلس علما مع القلق بالاتجاه التنازلي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وأعرب عن تقديره لتلك للبلدان المانحة التي حققت أو تجاوزت أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية التي حددتها الأمم المتحدة لصالح أقل البلدان نموا. ويتعين بذل الجهود لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية بما يتفق مع هذه الأهداف، والحفاظ على مستوى معتبر من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. مع تحسين فعاليتها في الوقت ذاته.

٦- وينبغي أن يصاحب زيادة التدفقات الرسمية تخفيض سريع وفعال في عبء ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون من أقل البلدان نموا التي تجري إصلاحات مناسبة في مجالي السياسة العامة والمؤسسات. وأعرب المجلس عن تقديره لتلك البلدان الصناعية والنامية التي اتخذت إجراءات ملموسة لإلغاء ديون أقل البلدان نموا وعن تشجيعه للدائنين الآخرين للقيام بالعمل نفسه.

٧- وتمشيا مع نتائج الدورة الأولى للجنة الحكومية الدولية التحضيرية للمؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠، استعرض المجلس الإطار العام المشروح لبرنامج العمل الجديد. وأشاد بالأمانة لإعدادها مشروع الإطار العام. وطلب البدء فورا في العمل بشأن إعداد مشروع برنامج العمل الجديد تحت سلطة رئيس اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية.

٨- وأطلع رئيس اللجنة التحضيرية الحكومية الدولية المجلس على هيكل المؤتمر الثالث المعني بأقل البلدان نموا وعلى الأحداث الموازية ومسار المجتمع المدني ومحفل المنظمات غير الحكومية، وجرى تبادل للآراء بشأن هذه المسائل. وينبغي أن تسهم هذه الأنشطة في بلوغ أهداف المؤتمر.

٩- وينبغي، في إعداد برنامج العمل الجديد، أن تؤخذ في الاعتبار آراء الدول الأعضاء، وخاصة أقل البلدان نموا، وبرامج العمل الوطنية، ونتائج القمم والمؤتمرات العالمية الرئيسية، والعمليات الجارية داخل المنظمات المتعددة الأطراف، بما فيها مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وأكد المجلس على أهمية إعداد وثيقة قابلة للتكيف تشمل أهدافا قابلة للتحديد والقياس والتنفيذ وتستند إلى أهداف التنمية الدولية. وتم التشديد على

المشـــاركة الكاملة وعلى ملكية جميع أصحاب المصلحة في عملية تحضيرية تتسم بالشفافية. كما تم التأكيد على ضرورة إعداد وتنفيذ ومتابعة برنامج العمل بمشاركة نشطة من المنظمات الرئيسية المتعددة الأطراف.

١٠- وأحاط المجلس علما بالتقرير الأولي للفريق رفيع المستوى المعني باستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمـــل لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات، وطلب إلى الفريق استكمال عمله على وجه السرعة لتعميم تقريره النهائي على الدول الأعضاء.

١١- كما أحاط المجلس علما بالبيان المقدم من الأمانة عن الوضع المالي للعملية التحضيرية للمؤتمر. وأعرب عن تقديـــره للدعم المالي المقدم من الاتحاد الأوروبي والنرويج والكرسي الرسولي للعملية التحضيرية، وشجع مانحين إضافيين متعددي الأطراف وثنائيين على الإسهام بسخاء في العملية التحضيرية وفي المؤتمر نفسه. وتم التأكيد على الحاجة إلى تمويل مشاركة أقل البلدان نموا في العملية التحضيرية وفي المؤتمر.

١٢- وشدد المجلس على الحاجة إلى رصد ومتابعة تنفيذ برنامج العمل الجديد بفعالية.

جيم - إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التدفقات الرأسمالية والنمو في أفريقيا

(البند ٥ من جدول الأعمال)

الاستنتاجات المتفق عليها ٤٦٠ (د-٤٧)

يرحب مجلس التجارة والتنمية بتقرير أمانة الأونكتاد المعنون *"التدفقات الرأسمالية والنمو في أفريقيا"*، وبعد استعراضه للتقرير وعقب المناقشات التي جرت في لجنته الثانية للدورة، يعتمد الاستنتاجات التالية:

١- وضع برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات هدفا يتمثل في تحقيق معدل نمو سنوي لا يقل في المتوســـط عن ٦ في المائة لكي تحقق القارة النمو الاقتصادي والتنمية العادلة بشكل متواصل ومستدام، ولكي تزيد من الدخل وتستأصل الفقر. ومع ذلك، بلغ متوسط معدل النمو الذي تحقق في التسعينات ٢,٤ في المائة فقط سنويا. وبغض الـــنظر عن تنوع الاقتصادات الأفريقية، من المسلم به أن النمو الاقتصادي المتواصل يمثل شرطا لازما لتخفيـــف الفقـــر، ويجب استكمالـــه ببيئة اقتصادية وطنية ودولية مواتية وبمجال من الاستثمارات الاجتماعية والاصلاحات المؤسسية.

٢- وينبغي أن تكون المدخرات المحلية، على المدى الطويل، هي المصدر الأساسي للاستثمار المحلي. وبالرغم من الاصلاحات الملموسة في مجال السياسة العامة التي أجراها عدد من البلدان الأفريقية، إلا أن المستويات الجارية للمدخرات والاستثمار في أفريقيا منخفضة جدا بدرجة لا تكفل ما يكفي من استثمار في رأس المال البشري وفي

الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية. ولذلك يجب اتخاذ تدابير لسد هذه الفجوة في الاستثمار. ويمكن أن تشمل هـــذه الـــتدابير زيادة تدفقات رأس المال الأجنبي، الخاص والرسمي معا، وإجراء اصلاحات مؤسسية لقلب مسار هروب رأس المال. ويلزم تحقيق تعاون أوثق على الصعيد الدولي في هذا الصدد.

٣- وبالرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها البلدان الأفريقية لجانب الاستثمار الأجنبي المباشر وتشجيعه، ظلت هـــذه التدفقات راكدة من حيث النصيب الاجمالي من التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر، فوصلت إلى مســـتوى مـــنخفض بـــلغ ١,٢ في المائة تركز معظمها في عدد قليل من البلدان. ولذلك، وبالرغم من الزيادات الطفيفة الأخيرة في مجموع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على أفريقيا واستنادا إلى الاتجاهات السابقة والجارية، مـــن المســـتبعد أن تسد هذه التدفقات الفجوة في الموارد في المستقبل المنظور. وينبغي تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا بوسائل منها تعزيز التعاون بين البلدان الصناعية وأفريقيا. وينبغي بذل الجهود لتخفيف القصور السلبي المشترك الذي يمنع البلدان التي تجري إصلاحات من جني الثمار الكاملة لجهودها وجذب المزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي.

٤- ويجـــب الـــتأكيد على دور الاستقرار الاقتصادي الكلي كشرط أساسي لازم لتعبئة الموارد المالية المحلية والدوليـــة معـــا. إن الاستقرار وسيادة القانون والسياسات الاقتصادية الكلية التي يمكن التنبؤ بها، مقترنة بإجراء الاصلاحات الهيكلية اللازمة، هي أمور أساسية لتعزيز مناخ يفضي إلى نمو اجتماعي واقتصادي عادل. ويلزم توفير الموارد المالية التي تتناسب واحتياجات التنمية في أفريقيا، وينبغي الاستمرار في بذل جهود متواصلة لتهيئة الظروف اللازمـــة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة الموارد الداخلية والخارجية. ويلزم توفير موارد تساهلية من قبيل المســـاعدة الانمائيـــة الرسمية من أجل التصدي على سبيل الأولوية للجمود الهيكلي الذي يقيد من الجهد الانمائي لأفـــريقيا، وخاصـــة تنمية قدرات الموارد البشرية وتخفيف الفقر، فضلا عن التوسع في الهياكل الأساسية المادية وقدرات الانتاج. ويتم تشجيع جميع الشركاء في التعاون الانمائي - من المانحين فضلا عن المستفيدين - على تنظيم مســـاعداتهم الانمائيـــة بفعالية أكبر للعمل على تعزيز التنسيق والتكامل. وضمانا للاستفادة من موارد المساعدة الانمائية الرسمية على نحو أفضل وأكثر كفاءة، ينبغي أن يتعاون الشركاء في التنمية على تعزيز القدرة الاستيعابية للبلدان المتلقية.

٥- وتظل المساعدة الانمائية الرسمية تشكل مصدرا هاما للتمويل الخارجي في أفريقيا في الوقت الحاضر، لكن بالرغم من الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية للاستفادة منها بكفاءة أكبر وعلى نحو أفضل، ظلت هذه التدفقات تـــتدنى في العقد الماضي. إن التدفقات الجارية للمساعدة الانمائية الرسمية تمثل أقل من ثلث الأهداف التي حددتها الأمم المتحدة. وينبغي بذل الجهود لزيادة المساعدة الانمائية الرسمية تمشيا مع هذه الأهداف، والحفاظ على مستوى كـــبير من تدفقات المساعدة الانمائية الرسمية لفترة طويلة تكفي لسد الفجوة في الاستثمار. وعلى المدى الأطول،

ينـــبغي أن تحـــل التدفقات الرأسمالية الخاصة والمدخرات المحلية محل التمويل الرسمي، وبذلك يقل اعتماد البلدان الأفريقية على المعونة.

٦- وينبغي دمج التدفقات الرسمية المتزايدة في نهج إنمائي شامل يتضمن تدابير أخرى مثل إجراء تخفيض سريع وفعال لعبء ديون البلدان النامية التي تجري اصلاحات مناسبة في مجال السياسة العامة وإصلاحات مؤسسية. ومن المتفق عليه أنه لا ينبغي تقديم المساعدة لتخفيف عبء الديون على حساب التدفقات الأخرى للمساعدة الانمائية الرسمية. وبالرغم من شتى الجهود المبذولة للتصدي لأزمة الدين، على المستويات الإقليمية والوطنية والدولية، إلا أن الدين الخارجي لأفريقيا ينمو بمعدل مرتفع للغاية. إن المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون وهدف إدخال ١٠ بلدان إضافية من هذه البلدان إلى نقطة اتخاذ القرار مع نهاية العام يمثلان تطورا يحظى بالترحيب. ويحيط المجلس عـــلما بتوصية الأمين العام للأونكتاد بضرورة النظر في الوقف الفوري لمدفوعات خدمة الديون للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي تجري عملية الإصلاح، دون تكبد التزامات فوائد إضافية نتيجة لذلك. وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن الأونكتاد العاشر دعا المجتمع الدولي إلى النظر في طرق ووسائل تحديد ذلك النصيب من الدين الذي يقدر عدم قابليته للسداد من أجل اتخاذ إجراء محتمل من جانب الدائنين. إن نجاح أي مبادرة تتعلق بتخفيف أعباء الديون يتوقف على توافر الموارد اللازمة وتنفيذ تدابير للاصلاح الاقتصادي. وفي هذا الصدد، يتم تشجيع البلدان الأفريقية على مواصلة تنفيذ هذه الاصلاحات، وتدعيم الإدارة السليمة بطريقة شفافة قابلة للمحاسبة، والالتزام باستخدام المدخرات الناتجة عن تخفيف أعباء الديون من أجل تخفيف الفقر، بما يشمل تحسين القطاعات الاجتماعية وإصلاح الهياكل الأساسية.

٧- واعـــترافا بشتى الجهود التي بذلتها بلدان أفريقية كثيرة بهدف تهيئة بيئة محلية تفضي إلى دخول تدفقات رأسماليـــة، تحـــتاج البلدان النامية إلى اعتماد سياسات مناسبة، حيثما يلزم الأمر، تكفل استخدام الموارد القائمة والإضافية بكفاءة من أجل تنمية رأس المال البشري والهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية. وهذا يشمل بوجه عام إيلاء الاهتمام بأوجه القصور في الأسواق والمؤسسات والهياكل الأساسية. وفي هذا الصدد، من الأساسي تعزيز وجود قطاع خاص دينامي وتشجيع الظروف لقيام أسواق جيدة الأداء، فضلا عن بناء مؤسسات عامة لها القدرة اللازمـــة على تنفيذ سياسات اقتصادية كلية تفضي إلى النمو والتنمية. إن الملكية الوطنية، واضطلاع الحكومات بـــدور أنشط، حسب الاقتضاء، أمران أساسيان لنجاح برامج الإصلاح. وينبغي أن تشمل هذه البرامج سياسات تهدف إلى تخفيف التكاليف الاجتماعية للإصلاح.

٨- أن الأخذ بنهج شامل لتنمية الاقتصادات الأفريقية سيعززه كثيرا زيادة فرص وصول الصادرات الأفريقية إلى الأســـواق ونقل التكنولوجيا. ولكي تستفيد البلدان الأفريقية استفادة كاملة من فرص الوصول إلى الأسواق، وهو أمر يرتبط بعوامل خارجية ايجابية، من المحتم تعزيز القدرات الانتاجية وتخفيف القيود على الامدادات.

٩- وينبغي أن يعمل التقرير المعنون *"التدفقات الرأسمالية والنمو في أفريقيا"* وموجز لمناقشات المجلس للتقرير كأحد المدخلات للعملية التحضيرية من أجل تنظيم حدث رفيع المستوى من جانب الأمم المتحدة يعنى بتمويل التنمية فضلا عن استعراض برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات، وهو الحدث المقرر عقده في عام ٢٠٠٢.

دال - أنشطة التعاون التقني

(البند ٦ من جدول الأعمال)

استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها

المقرر ٤٦١ (د-٤٧)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يحيط علما* مع التقدير بالتقرير المتعلق بأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد وتمويلها، وبإضافتي هذا التقرير (TD/B/47/2 وAdd.1 وAdd.2)، فضلا عن خطة الأونكتاد الإرشادية للتعاون التقني لعام ٢٠٠١ (TD/B/47/8)؛ *ويأسف* لأن بعض الوثائق لم تترجم في السنوات الأخيرة، ويطلب من الأمانة أن تبذل قصارى جهدها لتأمين ترجمتها إلى اللغات الرسمية في الوقت المناسب في السنوات المقبلة؛ *ويلاحظ* مع الارتياح أن خدمات التعاون التقني المقدمة من الأونكتاد قد بلغت أعلى مستوى لها من الناحية الكمية في عام ١٩٩٩؛

٢- *يعرب عن تقديره* للجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف لما قدمته من تبرعات ويدعوها إلى مواصلة تقديم تبرعاتها من أجل ضمان أن يتمكن الأونكتاد بدوره من تلبية الطلبات المقدمة من جميع المناطق وتوفير مساعدة تقنية ذات نوعية عالية؛

٣- *يلاحظ* أن مستوى التبرعات للصناديق الاستئمانية قد انخفض في عام ١٩٩٩ وأن جل هذه التبرعات تقدم من بضعة بلدان مانحة، ويدعو جميع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف إلى زيادة تبرعاتها هذه على أساس يمكن التنبؤ به ومستدام إلى حد أبعد؛

٤- *يلاحظ مع الارتياح* أن مستوى ونصيب نفقات التعاون التقني لصالح أقل البلدان نموا قد ارتفعا، ويطلب إلى الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف أن تواصل التبرع لأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد لصالح هذه البلدان بما يتناسب مع احتياجاتها والأولوية التي أولتها لها الدول الأعضاء في خطة عمل الأونكتاد العاشر (TD/386)؛

٥- *يطلب* من الأمانة أن تقوم، بالتشاور مع الدول الأعضاء، بتكثيف جهودها من أجل ضمان التوصل إلى توازن نسبي أفضل في حصة مختلف المناطق في أنشطة التعاون التقني، مع مراعاة احتياجات كل منها؛

٦- *يحيط علماً* بالجهود المبذولة من قبل الأمانة بغية تنويع وتحسين قاعدة بياناتها الخاصة بالخبراء والمستشارين وبخاصة تحسين شموليتها الجغرافية؛ *ويحث* الأمانة على تكثيف جهودها بغية تحقيق الاستفادة القصوى من القدرات المتاحة من البلدان النامية في تنفيذ أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك الخبرة الفنية المحلية والإقليمية؛ *ويشجع* البلدان النامية على موافاة الأمانة بأسماء خبرائها؛

٧- *يطلب* من الأمانة أن تنظر، بالتشاور مع المانحين والمستفيدين، وحيثما كان ذلك ممكنا ومناسبا، في تجميع الأنشطة وصياغة مشاريع جامعة من أجل تحسين التنسيق الداخلي والتنسيق بين المانحين، بهدف تحقيق وفورات الحجم ودعم التعاون فيما بين البلدان النامية على المستويات دون الإقليمية والإقليمية والأقاليمية؛

٨- *يشجع* الأمانة على متابعة مختلف المشاورات مع الدول الأعضاء المهتمة، وتوسيع نطاقها حيثما يكون ذلك مناسبا، فيما يتصل بأنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد، واضعة في اعتبارها أن هذه المشاورات ينبغي أن تكون شفافة ومفتوحة، *ويطلب* من الأمانة أن تقدم إلى الفرقة العاملة تقارير سنوية عن هذه المشاورات؛

٩- *يعرب* عن تقديره للأمانة لما بذلته من جهود في إعداد خطة الأونكتاد الإرشادية لأنشطة التعاون التقني لعام ٢٠٠١ كما ترد في الوثيقة TD/B/47/8-TD/B/WP/132؛ *ويطلب* من الأمانة أن تقوم بتنقيح هذه الوثيقة وإعادة اصدارها على ضوء التعليقات التي أبدتها الفرقة العاملة في دورتها السادسة والثلاثين؛ *ويطلب أيضا* من الأمانة أن تدرج، في خطة الأونكتاد الإرشادية لأنشطة التعاون التقني لعام ٢٠٠٢، معلومات عن الردود التي تلقتها من المانحين على الخطة الإرشادية لعام ٢٠٠١؛

١٠- *يلاحظ* مع الارتياح استحداث برنامج محوسب (PROMS+)، ويطلب من الأمانة تحقيق الاستفادة القصوى من هذا البرنامج بوصفه أداة إضافية لتحسين التنسيق الداخلي وتعزيز الإشراف المركزي ورصد أنشطة التعاون التقني وذلك لأغراض من بينها تقديم التقارير؛

١١- *يطلب* من الأمانة أن تعمل على توحيد عرض مقترحات المشاريع وتقديم التقارير المرحلية إلى المانحين والمستفيدين، وأن تدرج باستمرار مؤشرات الأداء وتقدير الآثار وتقييمها، *ويرحب* بالإضافة إلى ذلك بتلقي معلومات من البلدن المستفيدة عن تأثير خدمات التعاون التقني التي تحصل عليها من الأونكتاد؛

١٢- *يطلب* من الأمانة أن تدرج في وثائق المشاريع معلومات عن العلاقة بين المشروع ووظائف الأمانة في مجـــالي البحث وتحليل السياسات، بغية تعزيز التكامل بين هذه الوظائف التي تؤديها الأمانة وأنشطتها في مجال التعاون التقني.

استعراض الاستدامة المالية لبعض برامج وأنشطة التعاون التقـــني لضمان التمويل الكافي، عملا بالفقرة ١٦٤ ٨ من خطة عمل الأونكتاد العاشر

المقرر ٤٦٢ (د-٤٧)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يوصـــي* الأمين العام للأونكتاد، بأن ينشئ بسرعة أفرقة استشارية لبرامج النظام الآلي للبيانات الجمركية، ونظام رصد الديون والتحليل المالي ونظام المعلومات المسبقة عن البضائع؛ وتتألف هذه الأفرقة من ممثلين تقـــنيين عـــن الدول الأعضاء التي يهمها الأمر، بمن فيهم الجهات المانحة والمستفيدة الموجودة والمحتملة، والأمانة؛ وستسدي هذه الأفرقة الجديدة المشورة إلى الأمين العام عن طائفة من القضايا التي تؤثر على تلك البرامج، بما فيها خيارات لضمان الاستدامة المالية للبرامج؛

٢- *يطـــلب* مـــن الأمـــين العام للأونكتاد أن يفكر في إنشاء صندوق استئماني لنظام رصد الديون والتحـــليل المالي لضمان الاستدامة المالية للعملية المركزية لبرنامج هذا النظام، وكذلك مختلف الخيارات وطرائق العمل لهذا الصندوق الاستئماني، وأن يقدم تقريرا عن ذلك إلى الفرقة العاملة في دورتها المقبلة.

تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل الأونكتاد العاشر

المقرر ٤٦٣ (د-٤٧)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يحيط علما* بالتقرير المعنـــون "تعزيـــز برامج الأونكتاد وأنشطتـــه في مجـــال بنـــاء القـــدرات" (TD/B/WP/133) والمؤرخ ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، *ويشجع* المركز التنسيقي على مواصلة عمله المتعلق بتنفيذ الفقرة ١٦٦؛

٢- *يحيـــط علما* بأن ميزانية الأونكتاد الموافق عليها لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ لا تتضمن مبلغا لتنظيم دورات تدريبية عادية من موارد الميزانية العادية القائمة أو الموارد المتاحة الخارجة عن الميزانية من أجل تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة عمل الأونكتاد العاشر (TD/386)؛

٣- *يدعو* الأمين العام للأونكتاد إلى السعي بصورة عاجلة إلى الحصول على الموارد اللازمة لإعداد وعقد ثلاث دورات تدريبية في عام ٢٠٠١ وذلك عن طريق استكشاف مجموعة منوعة من ترتيبات التمويل، بما فيها الميزانية البرنامجية للأمم المتحدة، ولا سيما الباب ٢١ (البرنامج العادي للتعاون التقني) والباب ٣٣ (حساب التنمية)، والتبرعات، ومجموعة مما سبق؛

٤- *يلاحظ مع الأسف* أن الاقتراحات التفصيلية بالنفقات التي دعي إلى تقديمها في الفقرة ١٦٦ من خطة عمل الأونكتاد العاشر غير متاحة بعد، *ويطلب* إلى الأمانة أن تقدم اقتراحات من هذا القبيل بحلول الدورة القادمة للفرقة العاملة كموعد أقصى؛

٥- *يؤكد من جديد* الأهمية التي يوليها إلى التنفيذ المبكر والكامل للفقرة ١٦٦ من خطة عمل الأونكتاد العاشر، *ويحث* الأمين العام للأونكتاد على اتخاذ جميع التدابير اللازمة تحقيقا لهذا الغرض في سياق الإعداد للميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

تقييم برامج التعاون التقني

المقرر ٤٦٤ (د-٤٧)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يعرب عن* ارتياحه لعملية التقييم التي تم تعزيزها في الأونكتاد من خلال القيام، على أساس منتظم، بإدماج نهج الإطار المنطقي والتقييم القائم على المشاركة، *ويشجع* الأمين العام للأونكتاد على الاستمرار في هذا الاتجاه؛

٢- *يؤكد* على أهمية تمويل عملية التقييم في الأونكتاد تمويلا كافيا باستخدام موارد الميزانية العادية والموارد الخارجة عن الميزانية، *ويشجع* الأمانة على النظر في إدخال التقييم في ميزانيات فرادى البرامج حيثما كان ذلك ضروريا؛

(أ) برنامج تنظيم المشاريع (EMPRETEC)

٣- *يرحب* بالتقييم المتعمق لبرنامج تنظيم المشاريع (TD/B/WP/129)، *ويثني* على نوعية العمل الذي اضطلع به فريق التقييم وعلى الدعم الذي قدمته الأمانة والبرامج القطرية لإعداد التقرير، *ويوافق* على التوصيات الواردة فيه، *ويحث* الأمين العام للأونكتاد على تنفيذ التوصيات وتقديم تقرير عن التنفيذ في الدورة التي ستعقدها الفرقة العاملة في عام ٢٠٠١ بشأن التعاون التقني؛

٤- *يؤكد* على ضرورة تنفيذ هذه التوصيات لتوطيد برنامج تنظيم المشاريع باعتبار ذلك شرطا ضروريا لتعزيز فعاليته؛

٥- *يدعو* الأمانة إلى القيام، حيثما سمحت الموارد بذلك، وبعد توطيد البرنامج وتحسينه، بتعزيز التغطية الجغرافية لبرنامج تنظيم المشاريع، خاصة فيما يتعلق بتنمية المشاريع في أفريقيا وآسيا، وفي هذا الصدد يدعو الأمانة إلى الإفادة إلى أقصى حد ممكن من التجارب الوطنية القائمة في هاتين المنطقتين وفي أمريكا اللاتينية؛

٦- *يدعو* الأمانة إلى تعزيز تعاونها مع سائر المنظمات والكيانات التي تقوم بتنظيم المشاريع، للاستفادة على النحو الكامل من مجالات التآزر المحتملة؛

٧- *يرجو* من أمانة الأونكتاد زيادة نشر المعلومات المتعلقة ببرنامج تنظيم المشاريع وإبلاغ الوفود التي مقرها جنيف بالاجتماعات السنوية التي ينظمها مديرو برنامج تنظيم المشاريع؛

(ب) متابعة عمليات التقييم

'١' قانون المنافسة وسياستها

٨- *يحيط علما* بالتقرير المرحلي عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم المتعمد لأنشطة التعاون التقني بشأن قانون المنافسة وسياستها (TD/B/WP/130) و*يدعو* الأمانة إلى مواصلة تنفيذ هذه التوصيات؛

'٢' النقاط التجارية

٩- *يحيط علما* بالوثيقة المعنونة "تنفيذ استراتيجية برنامج النقاط التجارية: تقرير مرحلي" (TD/B/WP/128) وبالوثيقة المعنونة "تحويل نظام فرص التجارة الإلكترونية إلى كيان لا يستهدف الربح" (TD/B/WP(XXXVI)/CRP.1)؛

١٠- *يؤيد* إنشاء اتحاد دولي للنقاط التجارية تمثيلي تماما، وفقا لاستراتيجية برنامج النقاط التجارية التي تمت الموافقة عليها في الدورة الرابعة والثلاثين للفرقة العاملة؛

١١- يرجو من الأمانة إعداد وثيقة تورد التفاصيل المتعلقة بالخيار ١، ألا وهو تحويل نظام فرص التجارة الإلكترونية إلى اتحاد دولي للنقاط التجارية، لإطلاع أعضاء الفرقة العاملة عليه قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠؛

١٢- يـــرجو مـــن الأمانة أن تبدأ مباشرة عملية تقديم العطاءات، وفقا للوائح والقواعد المالية للأمم المـــتحدة، لتحويل نظام فرص التجارة الإلكترونية إلى كيان مناسب لا يستهدف الربح، مع تحديد إمكانية تحويل نظام فرص التجارة الإلكترونية إلى الاتحاد الدولي للنقاط التجارية متى تم إنشاؤه؛

١٣- *يرجو* من الأمانة إجراء مشاورات أخرى مع النقاط التجارية في اجتماع مديري النقاط التجارية العالمية الذي سيتعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ بشأن تحويل نظام فرص التجارة الإلكترونية إلى الاتحاد الدولي للنقاط التجارية؛

١٤- *يعيد تأكيد* قراره الداعي إلى شروع الأمانة في تنفيذ استراتيجية برنامج النقاط التجارية في الإطار الزمني المتفق عليه؛

١٥- *يشجع* البلدان المانحة على توفير الموارد من خارج الميزانية لمشاريع بناء القدرات المراد بها تحقيق هذا الهدف، كما ورد في الاستراتيجية التي تمت الموافقة عليها؛

١٦- *يرجو* من الأمانة أن تقدم إلى الفرقة العاملة في الدورة التي ستعقدها في عام ٢٠٠١ تقريرا عن الـــتقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، بما في ذلك عن العمل الذي أنجز والعمل الذي سيتم إنجازه، وعن الجوانب المالية للاستراتيجية؛

(ج) التعاون التقني في استعراض منتصف المدة

١٧- يـــرجو من الأمانة أن توسع نطاق نهج الإطار المنطقي ليشمل جميع المشاريع لتكون المعلومات اللازمة متاحة لينظر فيها في استعراض منتصف المدة؛

(د) التقييم المقبل

١٨- *يقرر* النظر في التقييم المتعمق لبرنامج التدريب البحري في الدورة التي ستعقدها الفرقة العاملة في عام ٢٠٠١ بشأن التعاون التقني.

هاء – مسائل أخرى

(البند ٩ من جدول الأعمال)

تمويل مشاركة خبراء من البلدان النامية والاقتصادات التي في طور الانتقال في اجتماعات الأونكتاد

المقرر ٤٦٥ (د-٤٧)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يشدد* على ما لزيارة مشاركة خبراء من البلدان النامية في اجتماعات الخبراء التي عقدها الأونكتاد عام ١٩٩٩، نتيجة لاستخدام الموارد التي خصصتها الجمعية العامة لتمويل مشاركتهم، من أثر إيجابي، سواء في نوعية المداولات أو في التمثيل الجغرافي للمشتركين، بمن فيهم المشتركون من أقل البلدان نموا؛

٢- *يؤكد* الأهمية التي يعلقها على تأمين السبل والوسائل الكفيلة بتمويل مشاركة خبراء من البلدان النامية والاقتصادات التي في طور الانتقال في ما يعقده الأونكتاد من اجتماعات للخبراء، بحيث يمكن التنبؤ بهذا التمويل، مع مراعاة ما اكتسب حتى الآن من تجربة مواتية في هذا الصدد؛

٣- *يدعو* الأمين العام للأونكتاد إلى أن يسعى عاجلا إلى الحصول على الموارد اللازمة لتمويل مشاركة خبراء من البلدان النامية والاقتصادات التي في طور الانتقال في ما يتوقع أن يعقده الأونكتاد من اجتماعات للخبراء في عام ٢٠٠١؛

٤- *يحث* الأمين العام للأونكتاد على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لتمويل مشاركة خبراء من البلدان النامية والاقتصادات التي في طور الانتقال في ما يعقده الأونكتاد من اجتماعات للخبراء، بما في ذلك في سياق إعداد الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣؛

٥- *ينوه* بأهمية وضرورة الإبقاء على الطرائق التي اتفق عليها لتمويل مشاركة خبراء في ما يعقده الأونكتاد من اجتماعات للخبراء.

إنشاء هيئة استشارية عملا بالفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك

المقرر ٤٦٦ (د-٤٧)

إن مجلس التجارة والتنمية،

١- *يقـــرر* إنشاء هيئة استشارية تسدي النصح إلى الأمين العام للأونكتاد، عملا بالفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك (TD/386)، وترد اختصاصاتها في المرفق طيه؛ ولن تكون الهيئة الاستشارية جهازا فرعيا لمجلس التجارة والتنمية ولن تكون جزءا من الهيكل الحكومي الدولي للأونكتاد؛

٢- *يقرر* أن يعين مجلس التجارة والتنمية أعضاء الهيئة الاستشارية سنويا في دوراته العادية على أساس التوصيات المقدمة من المجموعات الإقليمية؛

٣- *يـــرجو مـــن* الأمين العام للأونكتاد أن يقدم تقريرا إلى الدورة الثامنة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية عن تنفيذ الفقرة ١٦٦ من خطة العمل؛

٤- *يقـــرر* استعراض ترتيبات تنفيذ الدورات التدريبية المنتظمة المنصوص عليها في الفقرة ١٦٦ من خطة العمل في دورته العادية المقبلة؛

٥- *يقـــرر كذلك* أن يقوم رئيس الهيئة الاستشارية بإطلاع المجلس، في دوراته العادية، على أنشطة الهيئة الاستشارية؛

٦- *يقـــرر* أن تعقـــد الهيئة الاستشارية اجتماعها الأول حالما تعد الأمانة الاقتراحات التفصيلية التي كـــلفت بهـــا الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك، ويحث الأمين العام للأونكتاد على إتاحة تلك الاقتراحات في أقرب وقت ممكن.

مرفق

مشروع اختصاصات الهيئة الاستشارية

وظائف الهيئة الاستشارية

١- تســـدي الهيئة الاستشارية النصح إلى الأمين العام للأونكتاد بشأن الأهداف العريضة للدورات التدريبية المنتظمة التي تنص عليها الفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك ومضمون هذه الدورات وهيكلها، وخاصة بشأن:

الـــتوجه العام لمناهج الدورات التدريبية المنتظمة وتمصميها لكي يتجلى فيها المنظور الإنمائي للأونكتاد، ومعايير انتقاء المدربين والمتدربين، وإعداد المواد التدريبية؛

مضمون الدورات في ضوء القضايا الإنمائية الرئيسية المتبلورة؛

الـــتعاون مع المؤسسات الأكاديمية للتدريب والبحوث ومع الخبراء المستقلين من البلدان المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال التي يمكنها أن تقدم الخبرة الفنية المتخصصة عن محتوى الدورات؛

إمكانات جمع التبرعات، وخاصة من خلال الاتصالات بالمؤسسات الأكاديمية ومصادر التمويل الوطنية والدولية الأخرى، مع مراعاة المركزية اللازمة لوظائف جمع التبرعات في شعبة إدارة الموارد.

٢- قد يعن للهيئة الاستشارية دعوة خبراء للإسهام في المناقشات المتعلقة بجوانب معينة من أنشطتها كلما لزم الأمر.

تكوين الهيئة الاستشارية

٣- تـــتألف الهيـــئة الاستشارية من ١٥ عضوا. ويعين أعضاؤها من بين ممثلي الدول الأعضاء في الأونكتاد. ويعملون بصفتهم الشخصية في أداء وظائفهم كأعضاء في الهيئة الاستشارية. وتكون فترة الولاية لمدة عام واحد. ويكون التوزيع الجغرافي للأعضاء كما يلي: ٦ أعضاء من المجموعة ألف، و٣ من المجموعة جيم، و٤ من المجموعة باء، و٢ من المجموعة دال.

٤- يكون رئيس مجلس التجارة والتنمية عضوا في الهيئة الاستشارية ويترأس اجتماعاتها.

اجتماعات الهيئة الاستشارية

٥- يدعـــو رئيس الهيئة الاستشارية إلى عقد اجتماعات الهيئة. وتعقد الهيئة الاستشارية دورتين عاديتين على الأقـــل سنويا. وللهيئة أن تعقد اجتماعات إضافية بناء على طلب الأمين العام للأونكتاد أو أي عضو في الهيئة. وتعقد الاجتماعات في جنيف في أمانة الأونكتاد.

٦- تعمل نقطة الاتصال لتنفيذ الفقرة ١٦٦ أمينا للهيئة الاستشارية.

واو – الإجراءات الأخرى المتخذة بشأن البنود الموضوعية

١ – أنشطة التعاون التقني

النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

١- أحاط مجلس التجارة والتنمية علما، في جلسته العامة ٩١٦ المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بتقرير الأمانة عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني (TD/B/47/5) وبالبيانات المدلى بها بشأنه وقرر تقديم سرد مناقشاته إلى الجمعية العامة وفقا لمقرر الجمعية العامة ٤٤٥/٤٧. (للاطلاع على هذا السرد، انظر المرفق الثاني).

٢ – مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية

التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الثالث والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

٢- وأحاط المجلس علما في جلسته العامة ٩١٧ بتقرير لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي (الأونسترال) عن دورتها الثالثة والثلاثين (A/55/17).

٣– مسائل أخرى

توقيت دورات مؤتمرات الأونكتاد والميزانية البرنامجية للأمم المتحدة

٣- قرر المجلس في جلسته العامة ٩١٧ المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ أنه ثمة ضرورة للمزيد من المشاورات بهذا الصدد وأن هذه المسألة يجب أن تبحث أثناء المشاورات الشهرية التي يجريها الرئيس، على أن يتخذ مقرر نهائي بشأنها في الدورة التنفيذية للمجلس.

إنشاء هيئة استشارية عملا بالفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك

٤- بعد أن تم اعتماد المقرر ٤٦٣ (د – ٤٧) بشأن تنفيذ الفقرة ١٦٦ التي تنص على إنشاء هيئة استشارية، خول المجلس الرئيس صلاحية استلام ترشيحات لكل عضو من أعضاء هذه الهيئة الاستشارية من المجموعات الإقليمية، وإحالة الترشيحات إلى الأمين العام للأونكتاد وإبلاغ أعضاء المجلس بأسماء أعضاء الهيئة الاستشارية.

نـــتائج مؤتمـــر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض جميع جوانب مجموعة المبادئ والقواعد المنصفة المتفق عليها اتفاقا متعدد الأطراف من أجل مكافحة الممارسات التجارية التقييدية

٥- أبـــلغ المجـــلس في جلسته العامة ٩١٧ المنعقدة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ بنتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع للاستعراض، ولا سيما القرار TD/RBP/CONF.5/15. واستندت التوصية بالنظر في عقد اجتماع للخبراء بشأن سياسة الاستهلاك (TD/RBP/CONF.5/15، الفقرة ٤) إلى الفهم بأن هذا الاجتماع لن يكون زائدا عن الاجتماعات العشرة الحالية للخبراء المدرجة في الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد.

ثانيا – المسائل الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية والادارية وما يتصل بها من مسائل

ألف – افتتاح الدورة

١- افتتح السيد فيليب بوتي (فرنسا)، رئيس المجلس المنتهية ولايته، الدورة السابعة والأربعين للمجلس في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠.

باء – انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١(أ) من جدول الأعمال)

٢- انتخب المجلس بالتزكية، في جلسته العامة (الافتتاحية) ٩١٤، المعقودة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، السيد كاميلو رييس – رودريغيز (كولومبيا) رئيسا للمجلس لدورته السابعة والأربعين.

٣- واستكمل المجلس، في جلسته العامة الافتتاحية أيضا، انتخاب أعضاء المكتب لولاية تستمر طوال دورته السابعة والأربعين، بانتخاب عشرة نواب للرئيس والمقرر. وبناء على ذلك، كان أعضاء المكتب المنتخبون هم التالية أسماؤهم:

الرئيس: السيد كاميلو – رييس – رودريغيز (كولومبيا)

نواب الرئيس: السيد أندريا نيغروتو كامبياسو (إيطاليا)

السيد أغوز ديميرالب (تركيا)

السيدة أبسا كلود ديالو (السنغال)

السيد بتكو دراغانوف (بلغاريا)

السيد كويش هاراغوشي (اليابان)

السيد ناتان إيرومبا (أوغندا)

السيدة سافيتري كونادي (الهند)

السيد روبرتو لافاغنا (الأرجنتين)

السيد جورج موس (الولايات المتحدة الأمريكية)

السيد فاسيلي سيدوروف (الاتحاد الروسي)

المقررة: السيدة أوشانزا ويشاياشاكورن (تايلند)

٤- ووفقا للممارسة المتبعة، وافق المجلس على أن يشارك المنسقون الإقليميون والصين، وكذلك رئيسا لجنتين الدورة، مشاركة كاملة في أعمال المكتب.

جيم - إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(البند ١(ب) من جدول الأعمال)

٥- أقر المجلس، في جلسته الافتتاحية، جدول الأعمال المؤقت للدورة. الوارد في الوثيقة TD/B/47/1 وAdd.1 (للاطلاع على جدول الأعمال بصيغته المعتمدة، انظر المرفق ... أدناه).

٦- وفي الجلسة ذاتها، وفقا لتنظيم عمل الدورة الوارد في الوثيقة TD/B/47/1، أنشأ المجلس لجنتين للدورة للنظر في البنود المدرجة في جدول أعماله وتقديم تقرير عنها على النحو التالي:

اللجنة الأولى للدورة:

البند ٤: استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا: (أ) التحدي المتمثل في تمويل النمو والتنمية في أقل البلدان نموا؛ (ب) استعراض حالة العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا

اللجنة الثانية للدورة:

*البند ٥: ا*سهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التدفقات الرأسمالية والنمو في أفريقيا

٧- وانتخب عضوا المكتب الآتي ذكرهما عضوين في مكتب اللجنة الأولى للدورة:

الرئيس: السيد ج. م. نوار فاليس (بلجيكا)

نائب الرئيس - المقرر: السيد علي عبد الرحمن محمود (السودان)

٨- وانتخب عضوا المكتب الآتي ذكرهما عضوين في مكتب اللجنة الثانية للدورة:

الرئيسة: السيدة فايزة أبو النجا (مصر)

نائبة الرئيسة - المقررة: السيدة يوهانا كارانكو (فنلندا)

دال – اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(البند ١(ج) من جدول الأعمال)

٩- اعتمد المجلس في جلسته العامة ٩١٧ المنعقدة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ تقرير المكتب المتعلق بوثائق تفويض الممثلين الحاضرين في الدورة السابعة والأربعين (TD/B/47/10).

هاء – جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للمجلس

(البند ١(د) من جدول الأعمال)

١٠- قرر المجلس بأن يقوم الأمين العام للأونكتاد، وفقا للممارسات المتبعة، بوضع مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للمجلس ويقدمها إلى المكتب لتحديد مشاورات شهرية مناسبة بشأنه يجريها رئيس المجلس.

واو – استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(البند ٨(أ) من جدول الأعمال)

١١- صادق المجلس في جلسته العامة ٩١٧ المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ على الجدول الزمني لاجتماعات الأونكتاد (TD/B/47/CRP.1).

زاي – الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

(البند ٨(ب) من جدول الأعمال)

١٢- أبلغ المجلس في الاجتماع نفسه أنه لا تترتب أية آثار مالية إضافية بالنسبة لميزانية البرنامج الراهنة نتيجة الإجراءات التي اتخذها المجلس في دورته السابعة والأربعين.

حاء – اعتماد التقرير

(البند ١٠ من جدول الأعمال)

١٣- أحاط المجلس علما في جلسته العامة ٩١٧، المعقودة في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بتقارير اللجنة الأولى للدورة (TD/B/47/SC.1/L.1 وAdd.1 وAdd.2 وL.2) واللجنة الثانية للدورة (TD/B/47/SC.1/L.1 وAdd.1 وAdd.2 وL.2) وقرر إدراجهما في التقرير النهائي للمجلس عن دورته السابعة والأربعين.

١٤- وأحاط المجلس علما في الجلسة نفسها بملخص الرئيس عن البند ٣ من جدول الأعمال (TD/B/47/L.7) واعتمد مشروع التقرير عن دورته السابعة والأربعين (TD/B/47/L.1 وAdd.1-4)، وذلك رهنا بأية تعديلات قد ترغب الوفود في إدخالها على ملخصات بياناتها. وكلف المجلس المقررة أيضا باستكمال التقرير النهائي على النحو المناسب، وبأن تقوم تحت إشراف الرئيس بإعداد تقرير مجلس التجارة والتنمية إلى الجمعية العامة.

المرفق الأول

جدول أعمال الدورة السابعة والأربعين لمجلس التجارة والتنمية

١- المسائل الإجرائية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم عمل الدورة

(ج) اعتماد التقرير المتعلق بوثائق التفويض

(د) جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للمجلس

٢- الجزء الخاص بالمشاركة الرفيعة المستوى: التكامل الإقليمي والاقتصاد العالمي

٣- الترابط والقضايا الاقتصادية العالمية من منظور تجاري وإنمائي: الأزمة والانتعاش في الأسواق الناشئة

٤- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل للتسعينات لصالح أقل البلدان نموا:

(أ) التحدي المتمثل في تمويل النمو والتنمية في أقل البلدان نموا

(ب) استعراض حالة العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

٥- إسهام الأونكتاد في تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد لتنمية أفريقيا في التسعينات: التدفقات الرأسمالية والنمو في أفريقيا

٦- أنشطة التعاون التقني:

(أ) استعراض أنشطة التعاون التقني التي يضطلع بها الأونكتاد

(ب) النظر في تقارير أخرى متصلة بالموضوع: تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

٧- مسائل أخرى في ميدان التجارة والتنمية:

- التطوير التدريجي للقانون التجاري الدولي: التقرير السنوي الثالث والثلاثون للجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي

٨- المسائل المؤسسية والتنظيمية والإدارية وما يتصل بها من مسائل:

(أ) استعراض الجدول الزمني للاجتماعات

(ب) الآثار الإدارية والمالية المترتبة على إجراءات المجلس

٩- مسائل أخرى

(أ) توقيت دورات مؤتمرات الأونكتاد والميزانية البرنامجية للأمم المتحدة

(ب) إنشاء هيئة استشارية عملا بالفقرة ١٦٦ من خطة عمل بانكوك

١٠- اعتماد التقرير.

المرفق الثاني

النقاش الدائر في مجلس التجارة والتنمية في إطار البند ٦ (ب): تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني

١- كان معروضا على المجلس، من أجل نظره في هذا البند، الوثيقة التالية:

"تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني" (TD/B/47/5).

٢- عرض **منسق وحدة مساعدة الشعب الفلسطيني** تقرير الأمانة عن هذا البند، الذي يستعرض أنشطة المساعدة التقنية المكتملة والجارية والمنتظرة ويقدم وصفا موجزا للأداء الاقتصادي الفلسطيني الكلي في الآونة الأخيرة. وأشار إلى أن برنامج عمل الأونكتاد المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني يسترشد بخطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١ وبخطة عمل بانكوك اللتين ترحبان بهذه المساعدة وتطالبان بتكثيفها. وقد حقق الأونكتاد في هذا الصدد توقعات الجمعية العامة والمؤتمر وذلك بتقديم مساعدة مستمرة وملموسة إلى الشعب الفلسطيني.

٣- وأضاف أن أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد تستفيد حاليا من مجموعة الكفاءات الأساسية لدى الأمانة، مجمعة في إطار أربعة مجالات موضوعية رئيسية. وبوضع المشاريع التي ووفق عليها مؤخرا في الاعتبار تكون الأمانة قد دبرت بحلول عام ٢٠٠٠ نحو ٥٠ في المائة من مجموع الأموال المطلوبة لتنفيذ جميع مقترحات المساعدة التقنية ذات الصلة الخاصة بالأونكتاد التي أعدت منذ ١٩٩٧. وأوضح أن الأمانة، وهي تعمل في ظل التشاور الوثيق مع فلسطين، قد قدمت عددا من المقترحات بشأن المساعدة التقنية تلقاها عدة مانحين بصورة ايجابية. وسلط الأضواء على التقدم المحرز في عدة مشاريع تتعلق بمجالات رئيسية تتصل ببناء القدرات الفلسطينية والتنمية الاقتصادية الاستراتيجية الفلسطينية، هي: السياسة التجارية الوطنية والمتعددة الأطراف؛ وإدارة الديون؛ ودعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ والتحليل والتنشيط على مستوى الاقتصاد الكلي؛ والتعاون دون الإقليمي في مجال تيسير التجارة؛ وتعزيز القدرات التشغيلية في مجال إدارة الجمارك.

٤- وأوضح أن المشاكل الهيكلية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، وإن لم يكن يتعذر تذليلها، تغطي مجموعة واسعة من القضايا والاحتياجات القطاعية والاقتصادية الكلية. وبينما ينتظر أن يؤدي الإطار السياسي والاقتصادي اللاحق للفترة الانتقالية إلى التمكين من بذل جهد منهجي أكبر يرمي إلى إعادة توجيه السياسات الاقتصادية، فإن مواصلة توفير الموارد الخارجية ستظل أمرا حاسم الأهمية لدعم برنامج الاعمار والتنمية خلال العقد القادم. وقال إن دعم إدارة الموارد الخارجية والمحلية يتطلب التزاما مستمرا وقويا من جانب السلطة الفلسطينية ببرنامجها

للاصلاح الاقتصادي المعلن عنه مؤخرا والذي أيده المجتمع الدولي . واختتم كلمته بالاشارة إلى أنه ما زالت توجد مهام كثيرة وأنه يلزم تعاون جميع الأطراف والوكالات المعنية إذا كان للاقتصاد الفلسطيني أن ينجح في الخروج من تركته السلبية. وحتى في ظل توفر أفضل الظروف السياسية والأمنية، فإن هذا سيظل يتطلب الاهتمام الخاص من جانب المجتمع الدولي طوال العديد من السنوات القادمة. ولا يستطيع الأونكتاد أن يأمل إلا في أن يسهم بصورة انتقائية في الإعداد والتنفيذ الناجحين لسياسة التنمية الاستراتيجية الفلسطينية الناشئة في المجالات التي حققت فيها الأمانة كفاءات وسجلا من العمل الناجح. ولكي يمضي هذا الجهد إلى الأمام ولكي ينجح، ولكي تبلغ مساعدة الأونكتاد الهدف المتوخى منها، فإنه يجب استعادة الاستقرار المطلوب على أرض الواقع واستعادة الثقة في الآفاق المرتقبة للسلم والتنمية.

٥- وقال ممثل فلسطين إنه يقدر تقديرا عميقا الجهود المتميزة التي تبذلها أمانة الأونكتاد في تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، وإنه يرحب بتقريرها بشأن مشاريع المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد في هذا المجال. إلا أن هـــذه الجهـــود للأسف الشديد تذهب هباء نتيجة للحرب التي تشنها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني في الأراضـــي المحتلة. فخلال الهجوم الذي حدث في الأسبوعين الأخريين، الذي استخدمت فيه الدبابات والأسلحة الثقيلة، قتل أكثر من ١٠٠ فلسطيني وجرح ما يزيد عن ٠٠٠ ٢. وأضاف أن الحصار العسكري المستمر للمدن والقـــرى والمخيمات الفلسطينية يشكل أيضا حصارا للاقتصاد ويقوض ازدهار الشعب الفلسطيني. وهكذا فإن إسرائيل قد أجهضت كثيرا من المشاريع التي يقوم بها الأونكتاد من أجل بناء اقتصاد فلسطيني متين ومستقل. وهذه الحرب الشرسة، إذا لم يوضع لها حد، ستكون لها آثار سلبية جدا على مشاريع الأونكتاد في المستقبل.

٦- وأردف قـــائلا إن دورة المجلس كان ينبغي أن تكون مناسبة تهنأ فيها الأمانة على جهودها ويجرى فيها حـــوار بناء. ولكن الضربة التي وجهتها إسرائيل، دولة الاحتلال، إلى عملية السلام كانت ضربة أيضا للاقتصاد الفلسطيني وبنيته التحتية والذي يعاني من السياسة الإسرائيلية المدمرة منذ ٣٢ عاما. وأضاف أن الشعب الفلسطيني يترقب العدل من المجتمع الدولي ويترقب التضامن مع الشهداء الذين سقطوا على أيدي جنود الاحتلال ومستوطنيه الذين لا يريدون الازدهار ولا يريدون التنمية ولا يريدون السلام ولا يريدون الاستقرار. إن الاحتلال لا يمكن أن يوفـــر الظروف الملائمة للتنمية بل يزيد من النقمة والألم والدمار للأرض المحتلة. وأضاف أن الشعب الفلسطيني، بكل فئاته وأينما وجد، مصمم على المقاومة من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

٧- واختتم كلمته قائلا إن ذاكرة الشعب الفلسطيني مليئة بالمآسي والآلام ورغم ذلك فإنه يأمل في السلام، السلام الذي يعيد إليه حقوقه. ولكن الضربة الأخيرة التي قامت بها إسرائيل قد جاءت لسد نافذة الأمل. واليوم

فإن تضحيات الشعب الفلسطيني وشهداء الأقصى الشريف هي الشموع التي تنير طريق التحرير من الاحتلال نحو الاستقلال وتطبيق الشرعية الدولية تطبيقا أمينا وكاملا من أجل حل قضية فلسطين حلا عادلا وشاملا ودائما.

٨- وأشار **ممثل جمهورية إيران الإسلامية**، وهو يتكلم بالنيابة عن **مجموعة الـ ٧٧ والصين**، إلى أن مجموعته بوصفها أول من بادر ببرنامج عمل الأونكتاد المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، قد تابعت عن كثب التقدم الذي أحرزته الأمانة في تنفيذ هذه الولاية. وأعرب عن سروره لأن هذا العمل، على الرغم من الصعوبات الكثيرة التي واجهها على مر السنين، قد وصل إلى مرحلة النضج في صورة برنامج لأنشطة المساعدة التقنية يعمل بصورة كاملة، ويرتكز على قاعدة صلبة من البحوث والخبرة الفنية التحليلية. وأوضح أن خطة عمل بانكوك تعكس توافقا في الآراء في الأونكتاد لأول مرة بشأن أهمية هذا البرنامج وأنها تدعو إلى تكثيفه.

٩- وأضاف أن الأونكتاد هو الآن شريك كامل للسلطة الفلسطينية والوكالات الدولية العاملة في مجال تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، فهو يقدم مجموعة شاملة متنوعة من أنشطة المساعدة التقنية التي يضطلع بها الأونكتاد والمجمعة في إطار أربعة برامج. وهذا النهج لا يتسق تماما القدرات الأساسية والتقنية لدى الأونكتاد فحسب بل إنه يعكس أيضا المدى الواسع لاحتياجات الشعب الفلسطيني إلى المساعدة الإنمائية في الوقت الذي يتحرك فيه هذا الشعب نحو بناء اقتصاده بعد سنوات طويلة من الاحتلال.

١٠- وهنأ الأمانة لهنئة حارة على مثابرتها وابتكارها في مجال استخدام الموارد المحدودة لتقديم أقصى قدر من المنافع للشعب الفلسطيني. فالأمانة تقوم، في عدد من المجالات ذات الأهمية الحاسمة لتنمية الاقتصاد الفلسطيني، بتزويد السلطة الفلسطينية بمشورة قيمة ودعم تقني قيم يكملان ويدعمان العناصر الأخرى للمساعدة التقنية الدولية في هذا المجال.

١١- وأوضح أن التقرير المعروض على المجلس يشير بصورة صحيحة إلى أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من الآثار السيئة المترتبة على الاحتلال المتطاول الأمد وأنه ما زال يتسم بعدد من الاختلالات وأوجه الضعف الهيكلية القائمة منذ أمد طويل. وفي حين أن السنوات الأخيرة قد سمحت باعتماد إطار جديد للسياسات يمكن من تحسين الأوضاع الاقتصادية بعض الشيء، فإن وعود الفترة الانتقالية لم تتحقق كما أن الأمر قد استلزم سنوات عديدة لكي ينتعش الاقتصاد من صدمات أواسط التسعينات. وما زال أمام الشعب الفلسطيني طريق طويل عليه أن يقطعه في إعادة بناء اقتصاده وتنميته والخروج من عزلته عن الاتجاهات الإقليمية والعالمية. ولذلك فإن الدعم الذي يقدم من الأونكتاد والالتزام المستمر من جانبه بمساعدة الشعب الفلسطيني سيكونان أمرين حيويين.

١٢- ومع ذلك فإن التنمية الحقيقية لا يمكن أن تحدث في ظل أوضاع الاحتلال العسكري والصراع المستمر. والأحداث المأساوية الأخيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة هي وأخطار حدوث صراع أوسع نطاقا لا تفيدان إلا

في تأكيد هذا الاعتقاد. فإلى أن يتمكن الشعب الفلسطيني من إقامة دولة فلسطين المستقلة وممارسته حقه في تقرير المصـــير، فـــإن الحلقة المفرغة الخاصة بالعنف وعدم الاستقرار لن تزداد إلا تعزيزا كما أن الآفاق المرتقبة لتحقيق السلام والتنمية ستظل قاتمة. وقال إنه بينما يرجو العالم ايجاد حل سلمي للنزاع، فإنه هو نفسه يأمل أيضا في أن تتحسن الظروف سريعا لكي يتمكن الأونكتاد من مواصلة ما يقوم به من أنشطة هامة تتمثل في تقديم المساعدة إلى الشـــعب الفلســـطيني. وختاما، أعرب عن التقدير البالغ للدعم الهام المقدم من خارج الميزانية لصالح الشعب الفلســـطيني من جانب عدد من الدول المانحة. وأعرب عن الأمل في أن ينضم إلى هؤلاء عما قريب مانحون جدد بغية تقديم جميع الموارد اللازمة لتنفيذ برنامج المساعدة الذي يضطلع به الأونكتاد.

١٣- ورأى ممثل **جمهورية إيران الإسلامية** أن من المؤسف الاضطرار إلى النظر في تقرير الأونكتاد عن المساعدة المقدمة إلى الشعب الفلسطيني في الوقت الذي تقوم فيه إسرائيل بقتل الفلسطينيين. وقد ذكر إعلان قمة الألفية التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا أنه لا ينبغي حرمان أي أمة من حقها في التنمية. ومع ذلك فإن الأمر لا يقتصر اليوم عـــلى حرمان الأمة الفلسطينية من هذا الحق بل إنه يجري أيضا اخضاعها لوحشية كبيرة. والمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني هي موضع تقدير بالغ وهذا أمر تؤكده خطة عمل بانكوك التي تنص على تقديم مزيد من الدعم إلى هذه البرامج. وأعرب عن قلقه البالغ إزاء الفظائع التي يجري ارتكابها ضد الشعب الفلسطيني وعـــن إدانته البالغة لهذه الفظائع التي ستؤدي، في جملة أمور، إلى التأثير السلبي على الأنشطة الموجهة نحو التنمية والتي تضطلع بها أمانة الأونكتاد في هذا المجال.

١٤- ورحب ممثل **جامعة الدول العربية** بتقرير الأمانة عن أنشطة مساعدة الشعب الفلسطيني في بناء هياكله الاقتصـــادية والـــتجارية والخدمية المطلوبة لتحسين مستويات معيشته ومحو الآثار السيئة المترتبة على عقود من الاحـــتلال والتي حرمته من تلبية حاجاته الأساسية ومن النمو والتطور. وأضاف أن التقرير يسلط الأضواء على مجالات التعاون بين الأونكتاد والسلطة الفلسطينية وهو أمر يجدر في شأنه إبداء عدة ملاحظات. وأشار خصيصا إلى الظروف الخاصة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني الذي يتعين عليه الانطلاق من وضع ضعيف. كما أنه يخرج من احتلال استنزف حيويته وحرم جميع القطاعات الحياتية من فرصة تحقيق نمو طبيعي، بما أنجر عن ذلك من بطالة وفقر وانعزال عن المحيط الخارجي.

١٥- واســـتطرد قائلا إن التجارة الدولية تقتضي حرية نقل السلع والخدمات بل إن البعض يعرف العولمة بأنها تعني انتفاء الحدود عن طريق ازدياد التبادل التجاري وانتقال رأس المال. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي قد أكد من جديـــد مؤخرا الأهمية التي يعلقها على إنشاء منطقة تجارة حرة أوروبية - متوسطية ومن غير المقبول أن يستثنى الشعب الفلسطيني من الاستفادة من هذه التطورات. ومن غير الواقعية أن نتحدث عن نشاط تجاري فلسطيني في

ظـــل ظروف الانحباس والقيود هذه. وكيف يمكن للسلطة الفلسطينية أن تفي بالتزاماتها مع الاتحاد الأوروبي أو كيف يمكن أن تندمج في الاقتصاد العالمي إزاء هذا التناقض بين النظرية والتطبيق.

١٦- وأعـــرب عن تقديره لمشاريع التعاون التقني الكثيرة التي استعرضها تقرير الأمانة، بما في ذلك الدراسات والتقارير وإسداء المشورة بشأن قضايا شتى. بيد أن هذه المساعدة، وإن كانت ضرورية من أجل تحقيق الانطلاق الاقتصادي، غير كافية إذا لم تتبع بتدابير ملموسة على أرض الواقع ووجود آفاق واقعية تمكن الشعب الفلسطيني من التمتع بالحرية والكرامة مثل ما تتطلع إليه كافة الشعوب. وتوجد علاقة عضوية بين الأمن والسلم من ناحية والتـــنمية من الناحية الأخرى. وإن الشعب الفلسطيني والمنطقة بكاملها في حاجة إلى سلم حقيقي متوازن ودائم لكي يتمكنا من السير قدما نحو الازدهار الاجتماعي والوئام والاحترام المتبادل. لقد أدت أجواء التوتر الناجمة عن الممارسات الإسرائيلية الخطيرة، بما في ذلك قتل الأطفال العزل، إلى النيل من أنشطة التنمية وتهديد قاعدة الموارد البشرية للأجيال الفلسطينية الحاضرة والمستقبلة. والسلم هو حجر الزاوية لأي تنمية أو لأي مساعدة مقبلة تقدم دعما للشعب الفلسطيني والمنطقة.

١٧- وقالت ممثلة **مصر** إن الأحداث الدامية التي تشهدها الأرض الفلسطينية المحتلة والاعتداءات الوحشية التي تعـــرض لهـــا الفلســـطينيون تلقي بظلالها على مداولات هذا العام بشأن هذا البند. إذ يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي منذ أسبوعين حصد أرواح أطفال وشباب فلسطين الذين هبوا في وجه تصرفات غير مسؤولة تهدف إلى اســـتفزاز العـــرب والمســـلمين وهكـــذا برهنوا على استعدادهم للموت من أجل معتقداتهم وحقهم في أرضهم ومقدساتهم وإقامة دولتهم. والمعاملة الوحشية للشعب الفلسطيني تلقي بظلال الشك على القيمة الحقيقية للجهود التي بذلت خلال العقد الماضي لوقف شلال الدم الفلسطيني وتهيئة المجال أمام هذا الجيل الفلسطيني الذي لم يشهد ســـوى قسوة الاحتلال الإسرائيلي. وحيت الشعب الفلسطيني الذي أثبت للعالم مرة أخرى أنه لن يساوم على حقوقه المشروعة.

١٨- وأعـــربت عن الشكر لوحدة مساعدة الشعب الفلسطيني على تقريرها الشامل والمنهجي عن أنشطتها في الآونة الأخيرة. وأضافت أن التقرير يوضح أن سمات النمو الاقتصادي الفلسطيني التي نشأت في ظلت الاحتلال لا تزال هي الغالبة، رغم الجهود التي بذلت على مدار الفترة الانتقالية. وسلطت الأضواء في هذا الصدد على عدد من الـــنقاط المذكورة في التقرير التي تعبر عن مشاكل هيكلية قائمة منذ أمد طويل كما تعبر عن بعض التحسينات الهامشية التي حدثت مؤخرا. وأعربت عن اتفاقها مع الأمانة على أن الفترة التالية للفترة الانتقالية ستسمح بعملية إعادة توجيه رئيسية للسياسات الاقتصادية في حين أن مهام الإعمار والتنمية ستظل تتطلب توافر موارد خارجية كبيرة.

١٩- وأثـــنت أيضا على الأمانة لنهجها بشأن تنفيذ البرنامج في هذا المجال عن طريق اتباع طرائق تنفيذ مرنة، وتعبـــئة الدعـــم مـــن الشعب الموضوعية، واتخاذ خطوات نحو تعيين منسق للبرنامج، والتعاون المتنامي فيما بين الوكـــالات. وبينما لاحظت مع التقدير تزايد دعم المانحين لهذا البرنامج، فإنها أعربت عن قلقها لاستمرار وجود عجز كبير بين النفقات والموارد المتاحة. وختاما، قالت إن من المنتظر من الأونكتاد مواصلة الجهود بغية مساعدة الشعب الفلسطيني على وضع سياساته الاقتصادية وإقامة إدارة وطنية فعالة في مجالات التجارة والتمويل والخدمات ذات الصـــلة. وأوضـــحت أن الخبرة المكتسبة في السنوات الأخيرة قد زادت من قدرة الأمانة على تكثيف هذه الجهود، وهو اتجاه شجعته بقوة.

٢٠- وقال ممثل **فرنسا**، وهو يتكلم بالنيابة عن **الاتحاد الأوروبي**، إن تقرير الأمانة مفيد جدا في معلوماته لأنه يجعل من الممكن الوقوف على بعض التقدم المحرز. ويمثل هذا مصدرا للأمل على الرغم من حجم الصعوبات التي ذكرها التقرير. وأعرب عن الأمل في أن يتسنى في إعادة تشكيل بنية الاقتصاد الفلسطيني، مع أنه ما زال ضعيفا جـــدا، وأن يمكن تطوير المبادلات التجارية داخل المنطقة الفرعية. وهذا يعتمد على الاعتقاد بأنه توجد إمكانية حقيقيـــة للتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط على أساس المبادئ المقررة في مدريد وأوسلو والاتفاقات التالية وطبقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

٢١- وأضاف على أنه على الرغم من الأحداث المأساوية الراهنة، فإن هذا العمل من جانب الأونكتاد، الذي يشكل جزءا من الجهود الأوسع التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة دعما للشعب الفلسطيني، قد حافظ على فائدته بالكامل. وهو عمل مصمم لتدريب الأشخاص، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتحسين إدارة الاقتصاد الكلي، وتنمية المشـــاريع الصـــغيرة والمتوسطة الحجم، ودعم التجارة. وقد بادر الأونكتاد، في مجال اختصاصه، بتقديم المساعدة المخططة تخطيطا دقيقا والموجهة بصورة جيدة والمدفوعة بالطلب. ويمكن لهذه المساعدة أن تدعم تنمية الاقتصاد المحـــلي وأن تســـاعد السلطة الفلسطينية على خدمة شعبها بشكل أفضل. وقال إنها بذلك تمهد الأرض من أجل السلام الذي أعرب عن اعتقاده بأنه ما زال ممكنا.

٢٢- وأوضح أن الاتحاد الأوروبي قد ظل يشكل المانح الرئيسي للشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٩٤، إذ يقدم منحا من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية وقروضا، كما أنه يشكل أيضا الشريك التجاري الرئيسي من خارج المـــنطقة للسلطة الفلسطينية. وختاما، أشار إلى أن مجلس أوروبا قد أعاد توا تأكيد أنه لكي يتعايش الشعبان معا فما من سبيل إلى الأمام سوى استئناف مفاوضات السلام وأن الاسرائيليين والفلسطينيين قد تغلبوا مؤخرا في هذا الصدد على العقبات التي كان يرى أنه لا يمكن التغلب عليها. ويجب في هذه الفترة الحاسمة الأهمية بذل كل جهد لضمان عدم غلبة الخوف والكراهية والعنف وضمان إمكانية استئناف الحوار من أجل تحقيق السلام.

٢٣- وقال ممثل **السودان** إنه وقعت تطورات خطيرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة تتمثل في الاعتداءات البربرية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني من قبل الجيش الاسرائيلي. ولا يمكن لذلك إلا أن ينعكس سلبا على مداولات المجلس بشأن البند المعني هذا العام. وتوضح هذه التطورات أن العقلية الاسرائيلية لم تستوعب بعد دروس التاريخ وأن تمسك الشعب الفلسطيني بأرضه ومقدساته وحقه في إقامة وطنه المستقل لا يمكن أبدا أن يكون مبررا لهذا العنف وهذه الوحشية. وتوجه بالتحية إلى الشعب الفلسطيني الذي ما زال يبرهن على قوة اقتناعه بشأن عدالة قضيته وتصميمه على استعادة حقوقه.

٢٤- وأوضح أن التقرير المعروض على المجلس يبين أن الوضع الاقتصادي في الأراضي المحتلة لم يتحسن حسبما كان موعودا بل استمر في المعاناة من العوائق وعناصر عدم التوازن الناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي. وهذا التردي في الأوضاع يؤكد أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية اجتماعية أو اقتصادية في ظل الاحتلال. وأعرب عن ثقته من أنه عندما تسمح الظروف بذلك فإن الاقتصاد الفلسطيني ستكون له إمكانيات النمو بصورة مستقلة، بعيدا عن الهيمنة الاسرائيلية. ويبين التقرير بوضوح مدى استعداد أمانة الأونكتاد استعدادا جيدا للمساهمة في هذا الجهد، نظرا إلى أنها اضطلعت بمجموعة من الأنشطة للمساعدة في تمهيد الطريق أمام المرحلة القادمة من الاستقلال الفلسطيني. وبرنامج الأنشطة الذي وضعته الأمانة يعكس احساسا تقنيا سليما ويمثل تجاوبا دقيقا مع الاحتياجات الإنمائية الفلسطينية. وأعرب عن تقديره للدور الايجابي الذي تقوم به الدول المانحة حتى الآن وطالب بتقديم دعم إضافي لهذا البرنامج.

٢٥- وأعرب ممثل **الصين** عن تقديره للتقرير الذي أعدته الأمانة في مجال هام من مجالات عمل الأونكتاد. وقد أدت أعمال الأمانة خلال هذا العام إلى النهوض بتجارة وتنمية فلسطين. وأضاف أن الأوضاع المعاكسة خلال فترة متطاولة قد حدت من الآفاق الاقتصادية للشعب الفلسطيني، ولكنه أعرب عن تقديره للجهود التي يبذلها الشعب الفلسطيني بلا كلل بغية تنمية اقتصاده، بدعم من المجتمع الدولي.

٢٦- وأضاف أن المساعدة المقدمة من الأونكتاد قد تطورت على مر السنين، مما ييسر عملية التكامل الاقليمي والعالمي للاقتصاد الفلسطيني. كذلك فإن المساعدة المقدمة من الأونكتاد في وضع السياسة الاقتصادية والإطار التنظيمي قد أسهمت في جعل التنمية الاقتصادية تتفق مع تنمية المجتمع الفلسطيني ككل. ومشاريع الأونكتاد مفيدة للغاية وتعكس الجهود الطويلة الأجل المطلوبة للتصدي للمشاكل المزمنة. وأعرب عن أسفه لأنه لم يتسن بدء عدد من المشاريع بسبب قيود الميزانية. ولاحظ أن البيئة الخارجية، كما أظهرت ذلك الأحداث الأخيرة مرة أخرى، مسؤولة عن كثير من المشاكل المتبقية التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني. وختاما شدد على أن من الضروري قيام دولة فلسطينية مستقلة لضمان تنمية الاقتصاد الفلسطيني، وعلى أنه يجب على المجتمع الدولي أن يقدم الدعم الضروري.

٢٧- وقال ممثل **باكستان** إن المناقشة المتعلقة بالمساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني تدور في وقت كئيب. فآمال الفلسطينيين في ضمان تحقيق نذر يسير من التنمية والنمو وتحقيق فوائد متواضعة من المرحلة الانتقالية يجري مرة أخرى إحباطها بوحشية. ومرة أخرى فإن المجتمع الدولي يشاهد بإحساس من اليأس والصدمة انهيار الجهود المضنية الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني على ارتياد طريق قوامه التنمية المطردة. ويتسم تقرير الأمانة بأنه مفيد للغاية من حيث المعلومات، ولا سيما من حيث أنه يبرز بوضوح البيئة الصعبة إلى أبعد حد الخاصة بالسياسات والتي يسعى في ظلها الشعب الفلسطيني إلى بلوغ تطلعاته الإنمائية.

٢٨- ويسلط التقرير الأضواء على أن الشعب الفلسطيني ما زال حبيس وضع لا يمكن أن يعتمد في ظله على قدراته الذاتية للتنمية بسبب وجود بيئة معرقلة. وفي حين أن السنوات الأخيرة قد شهدت بعض النمو، فإن التقرير يلاحظ بشكل صحيح أن لحظات النمو هذه قد شوهدت فعلا في الماضي ليليها انخفاض حاد بسبب شدة تأثر الاقتصاد بالضغوط والصدمات الخارجية. ومن الأمور المأساوية أنه يجري مرة أخرى إخضاع الاقتصاد الفلسطيني لصدمة مماثلة وبذلك فإن تفاؤل التقرير بشأن الآفاق المرتقبة لجهد منهجي يرمي إلى إعادة توجيه سياسات الاقتصاد الكلي يبدو أنه في غير موضعه. وفي ظل هذا الوضع، فإن أنشطة المساعدة المحددة التي يضطلع بها الأونكتاد من أجل الشعب الفلسطيني جديرة بالثناء، ولكن فعاليتها واستدامتها غير مؤكدين. فقد أثبتت الأحداث الأخيرة الحاجة إلى اجراء تقييم أكثر جرأة لبيئة السياسات التي يسعى في ظلها الشعب الفلسطيني إلى التقدم اقتصاديا.

٢٩- وأردف قائلا إنه يتعين أخيرا على المجتمع الدولي أن يسلم بأن إيجاد سلام عادل وتحقيق تنمية هادفة هما أمران غير قابلين للتجزئة. ومن غير المقبول أن يتعين على الشعب الفلسطيني أن يواصل جهوده الرامية إلى تحقيق التنمية في ظل وضع يمكن فيه للأفعال التعسفية والوحشية من جانب سلطة الاحتلال أن تعصف بهذه الجهود. ويتعين على المجتمع الدولي أن يعترف بأن جهوده الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني لن تحقق شيئا إذا بذلت هذه الجهود في ظل إطار تحكمه علاقة القائم بالاحتلال بالمحتل. وأوضح أن المناقشات المتعلقة بالمساعدة التقنية ستبدو هزلية في نظر شعب فلسطين إذا ظلت هذه المناقشات تدور في سياق يجري فيه اطلاق الرصاص على الأطفال ويواجه فيه الشباب الموت والاعتقال.

٣٠- وقال ممثل **اسرائيل** إن وفده قد حاول دائما، في المناقشات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال في السنوات السابقة، أن يركز على المسألة المطروحة، على الرغم من محاولات الآخرين استخدام هذه الفرصة لتعزيز أهداف سياسية لا تتصل بالأونكتاد اتصالا مباشرا. وأضاف أنه، في ضوء إدخال القضايا السياسية مجددا في مداولات المجلس وبسبب خطورة الوضع في الشرق الأوسط، يجد نفسه مضطرا لأن يعرض بإيجاز موقف حكومة اسرائيل بشأن عملية السلام في الشرق الأوسط والأحداث التي شهدتها الأيام الأخيرة.

٣١- وأوضح أن اسرائيل ملتزمة بالتوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط وأنها قد فعلت كل ما في وسعها لدعم مفاوضات السلام. وقال إن اسرائيل قد قدمت مقترحات بعيدة المدى في مفاوضاتها مع الفلسطينيين، ولا سيما أثناء قمة كامب ديفيد، وأنها بذلت جهدا ساميا للتحرك نحو إنهاء الصراع. وأضاف أن القادة العالميين يقدرون هذا الموقف تمام التقدير. وقد حانت الآن لحظة الحقيقة وحان الوقت لكي يتخذ قادة كلا الطرفين قرارات جريئة وشجاعة. بيد أنه يبدو أن الجانب الفلسطيني قد اختار طريقا آخر، ألا وهو طريق العنف.

٣٢- وأوضح أن اسرائيل لن تقدم تنازلات أخرى نتيجة للضغط بواسطة العنف، وأن الطريقة الوحيدة للتوصل إلى اتفاق مع جيرانها الفلسطينيين هو مائدة التفاوض. وقال إنه على الرغم من النداءات المتكررة من جانب اسرائيل فإننا لم نسمع بعد بيانا فلسطينيا واضحا جازما لا لبس فيه يدعو الفلسطينيين إلى وقف الأعمال العدائية. وقد تعرضت قوات الأمن الاسرائيلية والمدنيون الإسرائيليون إلى مئات الهجمات في أنحاء الضعفة الغربية وغزة، في حين أن التعليمات الصادرة إلى القوات الاسرائيلية لا لبس فيها من حيث اصرارها على استخدام الحد الأدنى من العنف.

٣٣- وأعرب عن أمله في أن تسود الحكمة والحذر وأن يصدر جيران اسرائيل تعليمات واضحة لتهدئة الوضع ثم العودة إلى مائدة التفاوض. بيد أنه بدلا من اصدار نداءات لاستعادة الهدوء، فإن العكس تماما قد شوهد حتى الآن. وقال إنه يأمل مع ذلك أن يجري قريبا التخلي عن العنف وأن يتسنى العودة إلى مائدة التفاوض وتجديد الجهود، التي بدأت باتفاقات أوسلو لعام ١٩٩٣ والتي بلغت ذروتها في قمة كامب ديفيد.

٣٤- ومضى قائلا إن اسرائيل ترحب بالتقرير الذي أعدته الأمانة بشأن هذا البند. فمن الواضح، مع استثناءات قليلة، أن التقرير يتسم بالاقتدار المهني، وهنأ الأمانة على هذا الموقف، الذي أعرب عن أمله في أن يستمر في المستقبل. وقال إن اسرائيل تؤيد بقوة تعزيز الاقتصاد الفلسطيني والهياكل الأساسية الفلسطينية، وإنها ما فتئت تعمل مع الفلسطينيين لتحقيق هذا الهدف. وأشار إلى مجالات مختلفة للتعاون الاقتصادي بين الطرفين، بما في ذلك ما يتم عن طريق تشغيل الفلسطينيين في اسرائيل، والتدفقات التجارية الهامة بين الشريكين، وإنشاء مجمعات صناعية، وتدريب المهنيين الفنيين الفلسطينيين في ميادين شتى.

٣٥- وختاما، ذكر أن اسرائيل قد حاولت، حتى خلال الأحداث المأساوية التي شهدتها الأيام القليلة الأخيرة، السماح للبيئة الاقتصادية بأن تعمل بصورة طبيعية قدر الإمكان. وأوضح أن الأمين العام للأمم المتحدة وقادة عالميين آخرين يعملون على مدار الساعة من أجل إعادة عملية السلام إلى مسارها. إذ لا يمكن إلا عن طريق المفاوضات والحوار إحلال سلام دائم وشامل الأمر الذي سيكون له تأثير هائل على القضية قيد المناقشة اليوم، وهي قضية التنمية الاقتصادية للفلسطينيين.

٣٦- وقـــال ممثل **الولايات المتحدة الأمريكية** إن وفده يضم صوته إلى التعليقات المؤيدة المبداة بشأن جهود الأونكـــتاد الرامية إلى مساعدة الشعب الفلسطيني. وقال إن ذلك يشكل مسعى يحظى بالتأييد الكامل من جانب الولايات المتحدة الأمريكية التي لديها برنامج مكمل لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني. وقال إنه يتفق أيضا مـــع بياني جامعة الدول العربية ومصر ومفادهما أن تحقيق السلام الدائم والحقيقي أمر ضروري لتحقيق التنمية. وأعلن أن بلده يدعو جميع الأطراف في المنطقة إلى الاشتراك في استئناف عملية السلام بقصد تحقيق سلام حقيقي ودائـــم في الشرق الأوسط، وأن بلده سيواصل بذل كل ما في وسعه للإسهام في نجاح هذه العملية لصالح جميع الشعوب في المنطقة. وأعرب عن أمله في أن تؤدي عما قريب الجهود الراهنة التي يبذلها الأمين العام للأمم المتحدة وقادة عالميون آخرون إلى إيجاد حل يتيح تحقيق النمو الاقتصادي المستمر للشعب الفلسطيني وجيرانه.

٣٧- وأعرب ممثل **كوبا** عن بالغ القلق إزاء التباين بين الأحداث التي تقع في الأرض الفلسطينية المحتلة والصورة التي يرسمها تقرير الأمانة. فبينما لا يقدم التقرير من الأسباب ما يدعو إلى كثير من التفاؤل، فإنه يبين أن الأونكتاد والمجـــتمع الـــدولي يـــبذلان جهودا من أجل تنمية الشعب الفلسطيني. ويوجد تناقض بين محتويات تقرير الأمانة والأحـــداث الفعلية التي تدور على أرض الواقع. ولن يكون بوسع الشعب الفلسطيني الإفادة من هذه الجهود ما دامت حقوقه لا تحترم وما دام يجري مواصلة حرمان الفلسطينيين من العدل وما دام يجري الاعتداء عليهم.

— — — — —